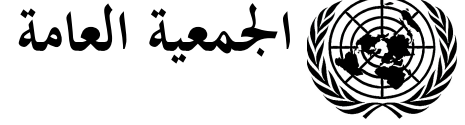


Distr.: Limited
6 December 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس اللجنة، غالينا نيوميسي (جمهورية مولدوفا)،

استنادا إلى مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار [A/C.2/71/L.22](#)

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٤٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢١٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٣١/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٧٥/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٢٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٣٥/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

إذ تشير أيضا إلى نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم

المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والميادين المتصلة بها،



الرجاء إعادة استعمال الورق

061216 281116 16-20807 (A)



وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبلاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس^(١) وبيده نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وإذ تشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٢) التي لم تودع بعد صك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تحيط علما بالوثيقتين اللتين تمخضت عنهما الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عُقدت في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦^(٣)،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٩٣/٧٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)، الذي أكدت فيه الحاجة إلى أن تتخذ القارة الأفريقية إجراءات عاجلة لدعم التصنيع الشامل للجميع والمستدام لأفريقيا من أجل إقامة بني

(١) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م-٢١، المرفق.

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(٣) TD/519/Add.1 و 2.

تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار، فضلاً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات الصلة في خطة عام ٢٠٣٠،

وإذ تشير أيضاً إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي عُقدت في ليما، في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وإلى إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة^(٤)، الذي أعاد المؤتمر العام التأكيد فيه بشكل خاص على الولاية الفريدة المنوطة بالمنظمة وحدد فيه الأسس لأعمالها المقبلة من أجل دعم الدول الأعضاء في تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة،

وإذ تشير كذلك إلى أن خطة عمل أديس أبابا أقرت، في جملة أمور، بالأهمية الحاسمة للتنمية الصناعية للبلدان النامية باعتبارها مصدراً بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي وتحقيق القيمة المضافة،

وإذ تلاحظ الجهود الجاري بذلها لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً^(٥)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية^(٦)، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية^(٧)، وإذ تسلّم بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة وبالخاصة إلى أمور منها تحسين التنسيق وزيادة جودة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتركيزه،

وإذ تلاحظ أيضاً أن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يمكن أن تساهم بشكل فعال في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأن تجمع على نحو متوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة،

(٤) انظر GC.15/INF/4، القرار م ع-١٥/ق-١.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٦) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٧) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

وإذ تنوه بالتقارير التي تعدها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن التنمية الصناعية، وتدرس فيها التغييرات والسياسات الهيكلية فيما يتصل بالتنمية الصناعية من أجل تحسين إسهام الصناعة في تحقيق التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق وفي نمو الإنتاجية وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة،

وإذ تكرر تأكيد حق كل بلد في تحديد استراتيجياته الإنمائية، وفقا لأولوياته الوطنية وبما يتماشى مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن ذلك، وإذ تلاحظ استمرار الانسحاب من عضوية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وأهمية أن تفي الدول الأعضاء التي عليها مبالغ متأخرة بالتزاماتها، والأثر المحتمل أن يلحقه ذلك بقدرة المنظمة على إنجاز أنشطتها، وإذ تدعو في هذا الصدد جميع الدول إلى النظر في أن توائم الدعم الذي تقدمه والجهود الإنمائية التي تبذلها بحيث تتوجه نحو التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠،

وإذ تسلم بأهمية أن تواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الاتصال بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأن تشجعها على الانضمام إلى المنظمة انطلاقا من روح إقامة شراكة عالمية متجددة الحيوية من أجل التنمية المستدامة وبهدف تعزيز وسائل تنفيذ الهدف ٩ وغيره من الأهداف والغايات المترابطة ذات الصلة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تشدد على الدور الحيوي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة كجزء من استراتيجية شاملة لإحداث تحول اقتصادي هيكلي في مجالي القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، ودعم النمو الاقتصادي المطرد، وما يستتبعه ذلك من مساهمة لها في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، بما فيها أشد البلدان ضعفا، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الاعتراف بالتحديات الكبيرة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، وإذ تشدد كذلك على أن البلدان التي تواجه حالات نزاع تحتاج أيضا إلى اهتمام خاص،

وإذ تسلم بتنوع السبل المؤدية إلى تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، وإذ تسلم، في هذا الصدد، بأن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته، وله الحق في تحديد مساره الإنمائي الخاص والاستراتيجيات المناسبة له، وبأن هذا يتطلب اتخاذ تدابير فعالة على جميع المستويات للتغلب على ضعف النمو الاقتصادي وتذليل المصاعب المستمرة والناشئة أمام تحقيق تنمية قوية ومستقرة، وبأن عدم التهميش والاستدامة يمثلان عنصرين أساسيين لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وبأن هذه التدابير ينبغي أن تكيّف بحيث تراعي

القدرات والاحتياجات والمستويات الإنمائية المختلفة للبلدان وتحترم السياسات والأولويات الوطنية، في الوقت الذي تظل فيه متسقة مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة،

وإذ تشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تسلم بالضرورة القسوى لإقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود وتتسم بالجودة وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار وتحقيق الغايات المترابطة لأهداف التنمية المستدامة الأخرى،

وإذ تؤكد أهمية التعاون الصناعي الدولي في تشجيع التصنيع الشامل للجميع والمستدام، والتصدي للتحديات والقضايا الرئيسية كالقضاء على الفقر، وتحقيق النمو، وتوفير العمل اللائق، وكفاءة استخدام الموارد، والطاقة، والتلوث وتغير المناخ، والتحويلات الديمغرافية، وتكوين الشبكات المعرفية، وتقليص أوجه التفاوت المتزايدة،

وإذ تؤكد أيضا أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر مبتكرات وتكنولوجيات جديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها،

وإذ تشدد على أهمية تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لبناء وصون هياكل أساسية صناعية قادرة على التكيف وتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة،

وإذ تسلم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما في ذلك القطاع الخاص، في تعزيز العملية الحيوية لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية، وإذ تسلم أيضا في هذا الصدد بأن توافر بيئة مواتية على الصعيد الوطني أمرٌ حيوي لحشد الموارد الوطنية وزيادة الإنتاجية وحفز الاستثمار الطويل الأجل وال جيد وتشجيع القطاع الخاص والاستفادة على نحو فعال من الاستثمار والمساعدة الدوليين وبأن الجهود الرامية إلى إيجاد تلك البيئة ينبغي أن تحظى بدعم المجتمع الدولي،

وإذ تشدد على أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلف أي أحد ولا أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - **تحيط علماء مع التقدير** بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(٨)؛

(٨) انظر A/71/264.

- ٢ - **تلاحظ مع التقدير اعتماد إعلان ليما:** نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(٤)؛
- ٣ - **تعيد تأكيد الطابع الشامل غير القابل للتجزئة** لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٩)، مع التسليم في الوقت نفسه بأن تحقيق التصنيع الشامل للجميع والمستدام جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ٤ - **تعترف** بإسهام منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، واللجان الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية وسائر الكيانات المعنية في النهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وفقا لولاية كل منها، في سبيل زيادة فعاليتها وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛
- ٥ - **تعترف أيضا** بالولاية الفريدة المنوطة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية داخل منظومة الأمم المتحدة والمتمثلة في تشجيع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وبالمساهمة المهمة التي ستقدمها تلك المنظمة مع غيرها من الكيانات والجهات المعنية، حسب الاقتضاء، في دعم الدول الأعضاء في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة؛
- ٦ - **تكرر تأكيد** السياسات والإجراءات والأهداف المبينة في خطة عمل أديس أبابا^(١٠) من أجل الاستثمار في النهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بغية التصدي بصورة فعالة للتحديات الرئيسية، من قبيل النمو وفرص العمل، والموارد والكفاءة في استخدام الطاقة، والتلوث وتغير المناخ، وتقاسم المعارف، والابتكار، والإدماج الاجتماعي؛
- ٧ - **تعترف** بأن تعبئة الموارد الوطنية والدولية وهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي محركان رئيسيان للتنمية المستدامة؛

(٩) القرار ١/٧٠.

(١٠) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

٨ - تشدد على الفوائد التي يمكن أن تعود على البلدان النامية من تكثيف جهودها لتمويل تنميتها عن طريق تحسين تعبئة الموارد المحلية وتعزيز التمويل، انطلاقاً من قطاع صناعي قوي وحيوي، بهدف إحداث أثر طويل الأجل من خلال اشتراك الجهات المحلية والوطنية والإقليمية في تحمل المسؤولية عن ذلك؛

٩ - تؤكد أن كل بلد لا بد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الصناعية وأن الملكية والقيادة الوطنيتين أمران لا غنى عنهما في عملية التنمية وأن السياسات والموارد والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لها دور لا يمكن توفيقه حقاً من التأكيد، وتؤكد أيضاً أن من الأهمية بمكان أن تظل الدول قادرة على تصميم السياسات وتنفيذها بشكل فعال. بما يتماشى مع التزاماتها الدولية وأن تراعي الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية المتفق عليها، حسب الاقتضاء؛

١٠ - تسلّم بأن ضمان التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يتطلب سياسات صناعية وأطراً مؤسسية متسقة يدعمها على النحو الواجب الاستثمار اللازم في الهياكل الأساسية الصناعية والابتكار والتكنولوجيات البيئية وتنمية المهارات؛

١١ - تلاحظ بدء عمل المنتدى العالمي للبنى التحتية، بقيادة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، في واشنطن العاصمة، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وتتطلع إلى قيام تعاون في هذا الصدد لتمتين الصلات بين إنشاء البنى التحتية والتصنيع الشامل للجميع والمستدام والابتكار؛

١٢ - تلاحظ مع التقدير مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بدعم التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، التي أطلقها زعماء مجموعة العشرين خلال مؤتمر القمة الذي عقدته في هانغجو، الصين، في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦^(١١)، والتي تهدف إلى تعزيز إمكانات تحقيق النمو والتنمية الشاملين للجميع لأفريقيا وأقل البلدان نمواً من خلال الخيارات الطوعية في مجال السياسات، وتتطلع إلى تنفيذها وتبحث في الوقت نفسه مجموعة العشرين على مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في أعمالها وكفالة أن تكون أي مبادرات تتخذها مجموعة العشرين مكملة لمنظومة الأمم المتحدة ومعززة لها؛

١٣ - تسلّم بأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يمكن أن تؤدي دوراً بالغ الأثر في تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية الأخرى، بما فيها أهداف التنمية المستدامة،

(١١) انظر A/71/380، المرفق.

حيث أن البلدان تستطيع أن تحقق تنميةً اقتصادية واجتماعية تتوافر لها الاستمرارية الذاتية في إطار مستدام من الناحية البيئية باتباع نهج شاملة للجميع ومستدامة إزاء التنمية الصناعية؛

١٤ - تسلم أيضا بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة على جميع المستويات، بما في ذلك في عمليات اتخاذ القرار، سوف يسهم إسهاما حاسما في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما فيها تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛

١٥ - تشدد على أن الجهود الوطنية ينبغي أن تلقى الدعم من الشركاء في التنمية، حسب الاقتضاء، ويلزم أن تستكمل بنظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويسر التجارة ويتيح الفرص للبلدان النامية التي تستهدف توسيع قاعدة صادراتها التنافسية بتعزيز قدراتها وتيسير التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها، وتعزيز مشاركة وإدماج المؤسسات من البلدان النامية، بما فيها المؤسسات الصناعية البالغة الصغر والصغيرة، في سلاسل القيمة والأسواق العالمية، مما يمكن أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مع مراعاة الدعم المقدم للتنمية الصناعية وسلاسل القيمة على الصعيدين المحلي والإقليمي، حسب الاقتضاء؛

١٦ - تشدد أيضا على ضرورة أن يساهم المجتمع الدولي والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، في إيجاد بيئة مواتية للتنمية الصناعية المستدامة؛

١٧ - تؤكد ضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضا، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي، وتؤكد الأهمية البالغة التي تكتسيها العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها على الصعيد العالمي، إضافة إلى بناء القدرات؛

١٨ - تعترف بأهمية دور القطاع الخاص ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التصدي لتحديات التنمية المستدامة، وتؤكد في هذا الصدد أهمية تعزيز الشراكات والشبكات القائمة وإقامة شراكات وشبكات جديدة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، بما يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأهمية المشاركة الكاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة؛

١٩ - تؤكد أن عدم وجود قطاع يتسم بالدينامية للصناعة والصناعات التحويلية من العوامل الكثيرة التي يمكن أن تؤدي إلى اتساع الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء وإلى تآكل شبكات الحماية الاجتماعية، وكذلك إلى استمرار التفاوت داخل البلدان وفيما بينها؛

٢٠ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تنظيم حوارات عالمية وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين كي تنشط المنظمة في القيام بدورها المهم في الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة وتعزيز الصلات بين إنشاء الهياكل الأساسية والابتكار من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠؛

٢١ - ترحب بالعرض الذي تقدمت به الإمارات العربية المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لاستضافة مؤتمر القمة المعني بالصناعات التحويلية والتصنيع في أبوظبي في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧، مما يتيح محفلاً لأصحاب المصلحة المتعددين تستطيع فيه الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين تبادل الممارسات الجيدة، ومعالجة المشكلات المطروحة، وتشجيع الحلول الابتكارية لتسخير إمكانات الصناعات التحويلية والتصنيع لأغراض التنمية المستدامة؛

٢٢ - تلاحظ استمرار تعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج؛

٢٣ - تؤكد العمل المتواصل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية باعتبارها محفلاً عالمياً لنشر المعارف وتقديم المشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات الصناعية وتجارب التصنيع الناجحة وأفضل الممارسات في هذا المجال؛

٢٤ - تنوه بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والابتكار الصناعي وتعميم استخدام العلم والتكنولوجيا في نظم الإنتاج الوطني؛

٢٥ - ترحب بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا بموجب قرارها ٣١٣/٦٩ وبإدخال الآلية طور التشغيل بموجب قرارها ١/٧٠، وتتطلع إلى مزيد من التعاون بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى من أجل تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛

٢٦ - تشجع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي بوصفه آلية للتعاون الصناعي الدولي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها من

أجل نشر السياسات والممارسات الجيدة وتعزيز فرص العمل اللائق، بما في ذلك لصالح الشباب والنساء؛

٢٧ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أن توائم تماما بين إطار السياسات المتوسط الأجل لديها والدورة الجديدة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء؛

٢٨ - ترحب برنامج الشركاء القطرية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الذي أطلق بالفعل، باعتباره نموذجا واعدة لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة لدولها الأعضاء، وتتطلع إلى مواصلة توسيع نطاقه لزيادة نطاق تغطيته الجغرافية مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة بمختلف البلدان على النحو المنصوص عليه في إعلان ليما؛

٢٩ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة مساعدة البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، على المشاركة في الأنشطة المنتجة، بطرق منها تنمية الصناعات الزراعية المستدامة والأعمال التجارية الزراعية المستدامة التي تحسن الأمن الغذائي وتقضي على الجوع وتوجد فرص عمل وتنسجم بمجدواها الاقتصادية،

٣٠ - تشجع على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ونقل التكنولوجيا ونشرها واستخدامها وفق شروط متفق عليها، والمشاركة في التجارة الدولية عن طريق تنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم،

٣١ - تشجع على توفير الدعم لاستيفاء المعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والتصنيع وإدماج النساء والشباب في عملية التنمية؛

٣٢ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على دعم البلدان النامية، بناء على طلبها، وبما يتماشى مع أولوياتها الإنمائية، للارتقاء بمستوى التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، عن طريق مساعدتها في بناء قدرات إنتاجية وتجارية مستدامة، بطرق منها دعم السياسات المتبعة في سياق إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وفي بناء قدرات مؤسسية لتعزيز الإنتاج السليم بيئيا والمستدام، بسبل منها برامج الإنتاج الأنظف وإدارة المياه المستعملة في الصناعة، والكفاءة في استعمال الطاقة في الصناعة، واستعمال أشكال كفؤة حديثة ميسورة التكلفة من الطاقة في

أغراض الإنتاج، وبخاصة في المناطق الريفية، ومن خلال التعاون المستمر مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز الأهداف العالمية المتعلقة بالحصول على الأشكال الحديثة من الطاقة والكفاءة في استعمال الطاقة وبالطاقة المتجددة؛

٣٣ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل تعزيز دورها في مساعدة البلدان النامية على توليد المعارف ونشرها بطرق منها استخدام شبكتها العالمية من مكاتب تعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا ومراكز الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد ومراكز التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب، ومراكز التكنولوجيا الدولية، وعن طريق معيها لتنمية القدرات ومبادراتها المعروفة بمبادرة "شبكات من أجل الرخاء"؛

٣٤ - تكرر تأكيد أهمية الترويج لإنشاء المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتنميتها كاستراتيجية لتحقيق التنمية الصناعية، والدينامية الاقتصادية، والقضاء على الفقر والجوع، وإيجاد فرص العمل، بوسائل منها حشد الموارد واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التنمية المستدامة الشاملة للجميع، وتشير في هذا الصدد إلى توصية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٨ (التوصية رقم ١٨٩) بشأن إيجاد فرص عمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

٣٥ - تسلم بأهمية تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، وتشجع الشركات، حسب الاقتضاء، ولا سيما الشركات المسجلة في البورصات والشركات الكبيرة، على النظر في دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورة الإبلاغ لديها، وتشجع الأوساط الصناعية والحكومات المهتمة والأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة على أن تضع، بدعم من منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، نماذج لأفضل الممارسات وتيسر العمل من أجل دمج التقارير المتعلقة بتوافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، آخذة في اعتبارها الخبرات المكتسبة من الأطر القائمة بالفعل مع إيلاء الاهتمام بشكل خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك احتياجاتها في مجال بناء القدرات؛

٣٦ - ترحب بالدعم الذي تواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقديمه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(١٢) ومبادرة (تسريع) تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا وخطة تصنيع الأدوية لأفريقيا وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي الرامية إلى مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا؛

(١٢) A/57/304، المرفق.

٣٧ - **تلاحظ مع التقدير** الجهود التي يبذلها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية لدعم التنمية الصناعية عن طريق برامج التمويل، وتشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على العمل بشكل وثيق مع مصارف التنمية الإقليمية بشأن تنفيذ استراتيجياتها الإقليمية، بما في ذلك مع مصرف التنمية الأفريقي بشأن تنفيذ استراتيجية التصنيع لأفريقيا؛

٣٨ - **تؤكد** أهمية الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في حدود ولايتها، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، والحد من أوجه اللامساواة وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣٩ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أن تواصل، في حدود ولايتها، الترويج لأولوياتها المواضيعية المتمثلة في تحقيق الازدهار المشترك والنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية وحماية البيئة، من خلال مهام التمكين الأربع التي تضطلع بها، والتي تضم التعاون التقني؛ والخدمات الاستشارية في مجالات التحليل والبحوث والسياسات؛ ومهام وضع القواعد والأنشطة المتعلقة بالمعايير والجودة؛ وإقامة الشراكات من أجل نقل المعرفة والتواصل والتعاون الصناعي، بهدف تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفقا لإطارها البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ ومع مراعاة خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من النتائج المتصلة بالتنمية في هذا الصدد؛

٤٠ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في حدود ولايته وموارده، أن تكفل عدم تخلف أي أحد ولا أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٤١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين بندا فرعياً معنوناً "التعاون في ميدان التنمية الصناعية" في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"، ما لم يتفق على خلاف ذلك.